كيف يساعد البنك الدولي البلدان الفقيرة المثقلة بالديون على تخفيف أعباء ديونها ؟

- في عام 1996، أدرك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي العبء الشديد الذي تمثله الديون على البلدان الأكثر فقراً في العالم. ومن ثم فقد بدأ معا برنامجاً شاملاً غير مسبوق يتمثل في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون/هيبك (HIPC) ومبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف(MDRI) ليتيحا للبلدان إمكانية التخلص من الديون التي لا تقدر على الاستمرار في تحملها، وهي ديون مستحقة لجهات دائنة متعددة الأطراف. وقد نشأت هذه المبادرة نتيجة المخاوف من أن مستويات المديونية الزائدة لهذه البلدان تعوق النمو الاقتصادي، وتثبط جهود تخفيض أعداد الفقراء. **مجموع سكان هذه المجموعة يصل إلى 600 مليون نسمة معظمهم يعيشون 7 سنوات أقل من سكان الدول النامية الأخرى، وأكثر من نصفهم يعيشون على أقل من دولار في اليوم.**

1. مبادرة هيبك HIPC

- أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مبادرة هيبك في عام 1996 لمواجهة تراكم الديون بدرجة لا يمكن تحملها على عاتق العديد من البلدان المنخفضة الدخل طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وكذلك للعمل على توجيه جهود كل بلد من هذه البلدان، التي تئن تحت وطأة تلك الديون، إلى تخفيض أعداد الفقراء داخل حدودها .
- تدعو هذه المبادرة إلى قيام جميع الدائنين طواعية بتخفيف أعباء الديون، كما تهدفٍ إلى إتاحة بداية جديدة للبلدان التي تواجه أعباء الدين الخارجي الذي يشكل عبئا كبيرا للغاية على عائدات الصادراتٍ أو إيرادات الموازنة العامة .
- على مستوى، العالم هناك 39 بلدا مؤهلاً للاستفادة من هذه المبادرة؛ واعتباراً من أبريل 2013، وصل 35 بلدا إلى "نقطة الإنجاز" Completion point التي يصبح عندها البلد مؤهلاً لتلقي كامل مبلغ تخفيف أعباء الديون غير القابل للإلغاء .

- تتضمن مبادرة الهيبك اتفاقاً بين كافة جهات الإقراض الدِولية الرئيسية على منح فرصة بداية جديدة للبلدان التي تكافح لتجد مخرجا من خلاله تستطيع أن تتواءم مع أعباء ديونها التي تثقل كاهلها. وفي عام 1999، جرى إدخال تحسينات على هذه المبادرة وعرفت باسم مبادرة الهيبك المعززة، وذلك بغرض إتاحة إعفاء أوسع وأسرع من أعباء الديون لمجموعة أكبر من البلدان المؤهلة للاستفادة من هذه المبادرة ولتعزيز الروابط بين هذا البرنامج والجهود المستمرة لتخفيض أعداد الفقراء في تلك البلدان. وبالفعل تشارك كل الجهات الدائنة المتعددة الأطراف في هذه المبادرة. ولقد التزمت الجهات الدائنة المتعددة الأطراف حتى الآن بتقديم ما يزيد على 99 في المائة من المبلغ المحتسب عليهم لإجمالي مبلغ الدين المطلوب الإعفاء منه في إطار هذه المبادرة.

ما هي آلية عمل مبادرة الهيبك؟

- تتعهد حكومات البلدان التي تقرر المشاركة في مبادرة الهيبك في مقابل حصولها على مساعدات تخفيض أعباء الديون **بالقيام بسلسلة من الإصلاحات الرئيسية التي تستهدف تشجيع النمو الاقتصادي المستدام من أجل تخفيض مستويات الفقر. وتتضمن هذه الإصلاحات إدخال سياسات اقتصادية وطنية شاملة (اقتصاد كلي)، وإنشاء نظام قانوني سليم، علاوة على إقامة نظامٍ مالي يمكن التعويل عليه وخاضع للمساءلة. كما تضع الحكومات أيضا خططاً تفصيلية لتحسين الجودة النوعية للخدمات العامة وطرق الحصول عليها وكذلك تحسين نوعية حياة الفقراء.**

- ويتم بلوغ **نقطة "اتخاذ القرار" Decision Point** بشأن المشاركة في هذه المبادرة عندما **يتعهد بلد ما بإجراء الإصلاحات اللازمة**؛ ويحقق سجل أداء يثبت **استقرار الاقتصاد الكلي**؛ ويقوم **بإعداد وثيقةٍ استراتيجية مؤقتة لتخفيض أعداد الفقراء** تتيح للبنك الدولي وصفا للإصلاحات الهيكلية والاجتماعية الأساسية؛ فضلاً عن قيام هذا البلد **بتسوية أية متأخرات مستحقة عليه**. عند ذلك يتم قبول هذا البلد في هذا البرنامج، ويتم منحه مساعدات لتخفيف أعباء الديون.

ورقة استراتيجية تخفيف حدة الفقر (PRSP)

- حيث أن الأقراض من صندوق النقد الدولي، الوكالة الدولية للتنمية، والبنك تم تكييفه حول هذه الورقة الاستراتيجية التي يعدها البلد المعني.
- تأخذ الدولة المعنية الدور الرائد في تحضير هذه الورقة حيث تقوم الحكومة بإعدادها بالاعتماد على عملية تشاورية مع كل الفعاليات والمتمثلة في المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، المانحون، والمؤسسات الدولية.
- تعكس هذه الاستراتيجية الأولويات والأهداف الوطنية لمحاربة الفقر.

- للوصول إلى نقطة الإنجاز، يجب أن يحافظ البلد المعني على استقرار الاقتصاد الكلي في إطار برنامج تسهيل النمو والحد من الفقر (PRGF Poverty Reduction and Growth Facility) التابع لصندوق النقد الدولي، وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاجتماعية الأساسية في إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء بشكل مرض والتي تم الاتفاق عليها عند نقطة اتخاذ القرار لمدة عام، والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي. وعند تحقق ذلك، تصبح مساعدات تخفيف أعباء الديون دائمة .
- PRGF عوض برنامج Enhanced Structural Adjustment Facility (ESAF)

- على أي أساس تتحدد أهلية أحد البلدان للمشاركة في مبادرة الهيبك؟
- لكي يتسنى لأي بلد المشاركة في مبادرة الهيبك، يجب أن:
  - يكون هذا البلد في وضع لا يستطيع معه تحمل أعباء الديون التي تثقل كاهله بصورة مستدامة عقب التطبيق الكامل للآليات التقليدية للتخفيف من أعباء الديون، مثل تطبيق شروط نابولي بموجب اتفاق نادي باريس.

- ويعتبر أي بلد في وضع لا يستطيع معه تحمل أعباء ديونه بصورة مستدامة إذا كان **متوسط الدخل أقل من $765** وإذا كانت **نسبة الديون إلى الصادرات أعلى من 150 في المائة على نحو ثابت**، أو إذا كان اقتصاد البلد شديد الانفتاح وإذا كان الاعتماد على المؤشرات الخارجية فقط قد لا يعكس بصورة كافية عبء المالية العامة الذي يمثله الدين الخارجي وعندما تكون **نسبة الديون إلى إيرادات الحكومة أعلى من 250 في المائة .**
- ويجب أن يكون مؤهلاً للحصول على مساعدات ميسرة بنسبة كبيرة من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي ذراع البنك الدولي المعني بتقديم قروض واعتمادات بشروط ميسرة للغاية، ومن تسهيل النمو والحد من الفقر (PGRF) التابع لصندوق النقد الدولي .
- ويجب أن يكون لدى هذا البلد سجل حافل بالإصلاحات، مع وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء تتضمن مشاركة المجتمع المدني.

- وعند بلوغ نقطة الإنجاز، يصبح تخفيف أعباء الديون غير قابل للإلغاء من قبل الدائنين المشاركين .
- هنا يتعين أن يكون البلد المعني قد أكمل تماماً شروط التفعيل، وهي أهداف قابلة للقياس تتيح له أن يتخرج من مبادرة هيبك .
- **من بين شروط التفعيل المذكورة الاستمرار في متابعة سجل الأداء المرضي لبرنامج تابع لصندوق النقد الدولي، وتنفيذ إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء لمدة عام على الأقل .**
- **تتعلق شروط التفعيل الأخرى بتحقيق تقدم في مجالات اجتماعية، كالصحة والتعليم، وتحسين نظام إدارة الحكم (الحوكمة) أو مكافحة الفساد بغية التأكد من أن مساعدات تخفيف أعباء الديون سوف يُحسن استخدامها .**

2. مبادرة تخفيض الديون متعددة الأطراف MDRI

- تهدف هذه المبادرة التي أُطلقت في عام 2006 بالاشتراك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وصندوق التنمية الأفريقي إلى مساعدة تلك البلدان في إحراز تقدم نحو بلوغ أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية .
- في أوائل 2007، قرر بنك التنمية للدول الأمريكية أيضا تقديم تخفيف مماثل في أعباء الديون لخمسة من البلدان المشمولة بمبادرة البلدان الفقرة المثقلة بالديون في نصفٍ الكرة الغربي .
- تقدم المبادرة تخفيفاً بنسبة 100في المائة للديون المؤهلة المتراكمة على عاتق البلدان المنخفضة الدخل التي أنجزت إجراءات مبادرة هيبك .

النتائج

- إذا أكملت جميع البلدان المحتمل تأهلها، وعددها 39 بلداً، الإجراءات الواجبة للاستفادة من مبادرة هيبك، فإن التقديرات تشير إلى أن إجمالي قيمة ما يتم تخفيفه من أعباء الدين من جانب البنك والدائنين المشاركين ستصل إلى حوالي 40.7 مليار دولار أمريكي و 114مليار دولار، على التوالي، بحساب القيمة الحالية في نهاية 2012.

- اعتباراً من أبريل 2013، كان 35 بلداً من البلدان التسعة والثلاثين المؤهلة للاستفادة من مبادرة هيبك قد وصل إلى "نقطة الإنجاز" بمعنى أنها أكملت خطوات التأهل وحصلت على الإعفاء من الديون بموجب المبادرتين المعنيتين معا . وكانت هذه البلدان هي: **أفغانستان، وبنن، وبوليفيا، وبوركينا فاصو، وبوروندي، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وغيانا، وهايتي، وهندوراس، وليبيريا، ومدغشقر، وملاوي، ومالي، وموريتانيا، وموزامبيق، ونيكاراغوا، والنيجر، وجمهورية الكونغو، ورواندا، وساو تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وتنزانيا، وتوغو، وأوغندا، وزامبيا .**

- يتلقى بلد واحد، هو **تشاد**، مساعدة مؤقتة بعدما بلغ "نقطة اتخاذ القرار" إذ تأهل للانضمام لمبادرة هيبك، لكنه لم يكمل بعد الخطوات اللازمة للحصول على تخفيف أعباء الديون .
- هناك ثلاثة بلدان يُرجح أن تكون مؤهلة لتخفيف أعباء الديون بموجب مبادرة هيبك، وهذه البلدان هي **إريتريا، والصومال، والسودان**. (للمزيد أنظر **http://go.worldbank.org/LG6DPCAI60**)
- تراجعت مدفوعات خدمة الدين نتيجة لهاتين المبادرتين في البلدان الستة والثلاثين الفقيرة والمثقلة بالديون التي تجاوزت نقطة اتخاذ القرار. وفيما يتعلق بهذه البلدان، تراجع متوسط مدفوعات خدمة الدين من حيث نسبته إلى إجمالي الناتج المحلي من 2.8 في المائة عام 2001 إلى 1.3 في المائة عام 2012.

- اقترن التراجع في خدمة الدين بزيادة في الإنفاق على الحد من الفقر، مثل الإنفاق على الرعاية الصحية والبنية التحتية الريفية والتعليم. وفيما يتعلق بالبلدان الستة والثلاثين التي استفادت من تخفيف أعباء الديون، فإن هذه المصروفات زادت في المتوسط من 6.6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2001 إلى 10.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012.

ماذا وراء تخفيف أعباء الديون: صندوق التخفيف من أعباء الديون والقدرة على الإستمرار في تحمل الديون وإدارتها

- يساعد البنك الدولي أيضا البلدان المنخفضة الدخل في تخفيف أعباء ديونها التجارية الخارجية من خلال صندوق التخفيف من أعباء الديون Dębt Forgiveness or Reduction DFR، الذي تتولى إدارته المؤسسة الدولية للتنمية. ويقدم الصندوق منحا للبلدان التي تفي بشروط مبادرة هيبك كي تقوم بما يلي :
  - إعداد استراتيجية شاملة للحد من الديون .
  - إعادة شراء ديونها التجارية الخارجية العامة أو التي حصلت عليها بضمانات حكومية بخصم كبير، وبذلك تتخلص من التزامات تلك الديون .

- **وعلاوة على ذلك، يساعد البنك البلدان المنخفضة الدخل على تحقيق أهدافها الإنمائية بدون خلق مشاكل ديون في المستقبل**؛ مما يساعد على وضع البلدان التي تم تخفيف أعباء ديونها بموجب مبادرة هيبك ومبادرة تخفيف أعباء الديون متعددة الأطراف **على مسار القدرة على تحمل المديونية**. وهو يقوم بذلك من خلال مبادرتين مشتركتين للبنك وصندوق النقد وهما **إطار القدرة على الاستمرار في تحمل الديون وصندوق إدارة الديون**. ويسمح الإطار المشار إليه للدائنين بوضع شروط تمويلية خاصة تحسبا لمخاطر مستقبلية، ويساعد البلدان المتعاملة مع البنك على الموازنة بين احتياجاتها من الأموال وقدرتها على السداد.

- ويدعم صندوق إدارة الديون قدرات البلدان ذات الدخل المنخفض على إدارة ديونها بغرض الحد من احتمالات تعرضها للصدمات والحفاظ على قدرتها على مواصلة تحمل أعباء الديون. ويوفر صندوق إدارة الديون للبلدان المعنية الخدمات والمنتجات اللازمة للتحرك باتجاه بلوغ أهداف القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرفاهة المشتركة. وتشمل هذه الخدمات والمنتجات تقييم أداء إدارة الديون، والحصول على المساعدات من خلال الاستراتيجية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لإدارة الديون متوسطة الأجل، وإعداد خطط إصلاح إدارة الديون، وتلقي التدريب وغيره من أنشطة التواصل وهي الوسائل الرئيسية التي ينقل البنك من خلالها خبراته العالمية من أجل تدعيم قدرات إدارة الديون والمؤسسات .

- وفي يوليو 2005، وافقت بلدان مجموعة الثمانية التي اجتمعت في غلين إيغلز باسكتلندا على شطب كامل للديون المستحقة للبنك الدولي على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وسيتم توجيه هذا التخفيف الإضافي لأعباء الديون المتعددة الأطراف (MDRI) لصالح أشدّ بلدان العالم مديونية، والتي يقع معظمها في أفريقيا، حيث سيجري تقديم تعويضات على أساس، "دولار مقابل دولار" إلى المؤسسة الدولية للتنمية والصندوق الأفريقي للتنمية للحفاظ على قدراتهما المالية على المدى الطويل.

ما مقدار تخفيض الديون الذي قدمته مبادرة الهيبك، ومبادرة الهيبك المعززة، ومبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف؟

- في الوقت الحالي، هناك 41بلداً ، 32 بلداً منها تقع في أفريقيا جنوب الصحراء، مؤهلة للاستفادة من تخفيف أعباء الديون في إطار مبادرة الهيبك ومبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف. وفي الأول من يوليو/تموز 2006، بدأ كل من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية)، والصندوق الأفريقي للتنمية في عملية شطب كامل الديون (50 بليون دولار أمريكي) المستحقة على 22 بلداً من إجمالي التزامات كل من مبادرة الهيبك، ومبادرة تخفيض الديون المتعددة الأطراف.

- وبحلول يناير/كانون الثاني 2007، كان هناك 30 بلداً قد استفادت بالفعل ٍمن تخفيف الديون الذي قدمته مبادرة الهيبك، ووصل 22بلدا منها إلى نقطة الإنجاز، حيث تصبح مساعدات تخفيف أعباء الديون غير قابلة للإلغاء. ويتلقى حاليا 8 بلدان أخرى بعض مساعدات تخفيف أعباء الديون، كما أن هناك 10 بلدان أخرى مؤهلة للاستفادة من تخفيف الديون الذي تتيحه مبادرة الهيبك، ريثما تتم الموافقة على إصلاحات الإقتصاد الكلي وإستراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء أو خطط تسوية المتأخرات.

هل تضمن مبادرة الهيبك استمرارية القدرة على تحمل أعباء الديون؟

- مهما كان مقدار الإعفاء من الديون، فإن ذلك **لا يمكن أن يضمن قدرة البلد المعني على الوفاء بالتزامات مديونيته في المستقبل**. حيث إن هذا على المدى الطويل **يعتمد على تحقيق نمو اقتصادي قوي يقوم على سياسات حكومية سليمة، بما في ذلك توخي الحرص في الاقتراض من الخارج وإدارة الديون.**
- وإدراكا منهما بأهمية تحقيق القدرة على الاستمرار في تحمل أعباء الديون، طبق البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إطارا لإمكانية تحمل أعباء الديون في البلدان المنخفضة الدخل يسعى إلى تخفيف صعوبة التحديات التي تواجهها تلك البلدان عن طريق تقديم التوجيهات بشأن القروض الجديدة الممنوحة للبلدان المنخفضة الدخل التي يتمثل مصدرها الرئيسي للتمويل في القروض الرسمية. وقد تم إعداد هذا الإطار بغرض تحسين رصد ومنع تراكم أية ديون لا يمكن الاستمرار في تحمل أعبائها.

كيف تراكمت ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى وصلت إلى هذا الحد ؟

- كان للأحداث الدولية التي وقعت في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي– لاسيما أزمة سعر النفط وزيادة أسعار الفائدة والكساد في البلدان الصناعية وضعف أسعار السلع الأولية – تأثير كبير في الإسهام في خلق مشكلات الديون التي حلت بالكثير من البلدان منخفضة الدخل.
- وفي فترة السبعِينياتٍ من القرن الماضي كان الاتجاه السائد أن تلعب الحكومات دورا رائدا في عملية إضفاء الطابع الصناعي على اقتصادياتها .

واضطرت حكومات البلدان الفقيرة إلى الاقتراض بصورة كبيرة خلال السبعينيات من القرن الماضي بناءً على الفكر التنموي السائد آنذاك وخاصة إستراتيجية التصنيع وإحلال الواردات.

- وقد كان هناك تشجيع للبلدان المنخفضة الدخل لكي تستثمر في التصنيع والبنية الأساسية على أن تحل السلع والخدمات المنتجة داخل البلد محل السلع والخدمات المنتجة في الخارج. ولهذا قامت البلدان والمؤسسات المملوكة لهذه البلدان باقتراض الأموال من أجل هذه المجهودات.
- أدى انهيار أسعار السلع الأولية في بدايات الثمانينيات من القرن الماضي إلى انخفاض قيمة الصادرات، في حين أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع تكلفة الواردات. وعليه، لجأت تلك الحكومات إلى تعويض الخلل الناتج عن زيادة قيمة الواردات عن الصادرات من خلال زيادة معدلات الاقتراض.

تدهور حدود التبادل Terms of Tradeوارتفاع أسعار النفط وأسعار الفائدة والأزمات الاقتصادية في الدول المتقدمة، وتدهور أسعار السلع الأولية.

- كما لعبت العوامل الداخلية دوراً ملحوظاً في تراكم الديون. فقد استمر تراكم الديون لدى الكثير من البلدان المتوسطة أو المنخفضة الدخل بالعيش في مستوى يتجاوز مواردها المادية مع التوسع في النشاط التجاري وعجز في الموازنة العامة وانخفاض معدل الإدخار. **ثم قامت هذه البلدان بالاقتراض أكثر ولكن في غالب الأمر لم توجه القروض الجديدة إلى استثمارات منتجة من شأنها تحقيق عائدات لخدمة مديونية هذه البلدان .**

- وبصورة أكثر تحديداً، **نتيجة ضعف إدارة القطاع العام وسوء اختيار المشروعات من جانب الجهات المانحة والمقرضة فإن هذه القروض التي كان الهدف منها هو زيادة الإنتاجية وتحقيق فائض للتصدير قد أخفقت في تحقيق هذا العائد المرجو ولم تحقق أية مزايا خاصة فيما يتعلق بالقدرة على الحصول على عملات أجنبية.** وقد أدت مشكلات الجفاف والفيضانات والحروب الأهلية وضعف السياسات الاقتصادية وضعف نظام الإدارة العامة إلى تفاقم مشكلة تراكم الديون، كما تم توجيه بعض القروض لخدمة ديون قائمة بالفعل.

- مديونية الدول النامية كلها ارتفعت من 833$ مليار سنة 1985 إلى 2$ ترليون سنة 2000 وبعدها إلى أكثر من 4.8ترليون سنة 2012. أما مديونية الدول الفقيرة المثقلة بالمديونية (41 دولة) فإن مديونياتها ارتفعت من 105$ مليار سنة 1985 ووصلت إلى 190$ مليار سنة 1990 وقد كانت لتصل إلى 200$ مليار سنة 2000 في حالة غياب المبادرة.
- ظن الدائنون أن مديونية هذه الدول (HIPC) مؤقتة وبالتالي فإن تخفيفِ عبئ مديونياتها أخذٍ الطابع التقليدي المتمثل في إعادة الجدولة أحيانا بشروط ميسرة وأحيانا أخرى منح حزم مديونية جديدة.

- إن إعادة الجدولة المتكررة والمتعددة التي لم تسمح للدول استدامة مديونياتها أدت بالدائنين إلى التفكير في منهجية جديدة لحل هذه الأزمة. ومن خلالِ اجتماعات الدول الصناعية المعروفة بـ G7 مجموعة السبعة الأكثر تقدما والتي عقدت في تورنتو (1988) ترينداد (1990) ولندن (1991) ونابولي (1994) تم الموافقة على ميكانزمات جديدة لتيسير هذه القروض وتخفيف العبئ بشكل ملحوظ. ومنه تم إدراج الكثير من تخفيض المديونية في شروط نادي باريس لإعادة جدولة الديون ومنذ 1994 وعند البدء بالعمل بشروط نابولي فإن النادي قام بإلغاء 3/2 مخزون المديونية الرسمية المستحقة على الدول النامية ومنه فإن ما يقارب 60$ مليار من الدين وخدمة الديون تم إلغاءها عبر نادي باريس.

- بالرغِم من هذه المبادرات فإن مديونية HIPC ظلت مرتفعة، أصبح جليا أن ميكانزمات تخفيف عبئي المديونية، والمساعدات الرسمية وحزم السياسات الموجهة لتخفيف عبئ المديونية غير كافية لتحقيق استدامة المديونية. وفي اكتوبر 1996 قرر صندوق النقد والبنك الدولي بمبادِرة HIPC لتوفير حل مشاكل المسألة مديونية الدول الأكثر فقرا والتي تعاني من ثقل المديونية.

كيف قامت بعض البلدان المنخفضة الدخل بتجنب أزمة الديون؟

- نجحت بلدان الاقتصاديات المعروفة باسم نمور شرق آسيا بالإضافة إلى الصين والهند في تخفيض معدلات الفقر بصورة كبيرة من خلال استخدام تمويلات ميسرة ولم تعان هذه البلدان من أزمة ديون بسبب الأحداث الاقتصادية الدولية في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. وقد استخدمت هذه البلدان الأموال المقترضة **لتنويع صادراتهما بعيدا عن الاعتماد على سلع أولية بعينها**. وأدى ذلك إلى حمايتها من موجات انخفاض أسعار السلع الأولية في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين. **ولقد تمكنت هذه البلدان من خلال المناخ الاستثماري الذي شهد تحسنا من جذب استثمارات كبيرة وتحقيق معدلات نمو عالية، مما ساهم في تخفيض أعداد الفقراء.**

مبادرات التيسير الأخرى

- يمكن للدائنين اختيار البدائل الثلاثة التالية:

- بديل تخفيض الدين: 90% من القيمة المجدولة يتم إلغاؤها و10% الباقية يتم دفعها على أجل 23 سنة.
- بديل خدمة الدين: 90% تخفيض يتم الحصول عليه عن طريق تطبيق معدلات فائدة ميسرة وفترة دفع تعادل 125 سنة.
- بديل خدمة الدين (الطلقة) يتم دفع 10% من القيمة المجدولة على مدار 23 سنة والباقي 90% يتم إعادة جدولته بمعدل فائدة 0.0001% مع الدفعة الأخيرة (الطلقة) تحسب بشكل أن تؤثر على 99.9% تخفيض في القيمة الحالية الصافية.
- بالنسبة للدول التي تحتاج إلى أقل من 90% تخفيض للوصول إلى استدامة المديونية فإن هذه النسبة تعدل حسب الحالة.

خطة بيكر: 1985

- تم اقتراحه سنة 1985 من طرف كاتب الخزانة الأمريكي جيمس بيكر ويهدف إلى تقليص خدمة ديون الدول النامية. وتحتوي الخطة على ثلاثة عناصر أساسية:
- برامج التصحيح الهيكلي من طرف الدول المدينة
- زيادة الإقراض من طرف البنوك لدعم هذه السياسات
- مراقبة هذه البرامج من طرف صندوق النقد الدولي

شروط تورنتو: (1988)

- في اجتماع G7 سنة 1988 تم توجيه توصيات لأعضاء نادي باريس لتقديم عروض مناسبة لإعادة جدولة ديون الدول الفقيرة ذات المديونية العالية. وتم الاتفاق على 3 بدائل تعرف الآن بشروط تورنتو:
  - مسح ثلث ديون المستحقة على مدين له دين قائم مستحق على 14 سنة و8 سنوات فترة سماح وبأسعار فائدة السوق.
  - إعادة جدولة كل الديون القائمة والمستحقة على 14 سنة و8 سنوات سماح وأسعار فائدة منخفضة.
  - إعادة جدولة كل الديون المستحقة على فترة 21 سنة وفترة سماح 14 وبسعر فائدة السوق.
- هذه الشروط متوفرة فقط للدول الفقيرة ذات المديونية المرتفعة.

خطة برادي: (1989)

- طوّرت هذه الخطة نهاية الثمانينات لخفض ديون وخدمة الديون التي تمتلكها البنوك التجارية تجاه العديد من الدول الناشئة. ويحتوي الخطة على العديد من البدائل للدائنين مثل إعادة شراء الدين بسعر خصم وكذلك إصدار سندات تأمين تسمى "سندات برادي" مقابل مستحقات البنوك تصدرها الدول المدينة.

شروط هوستن: (1990)

- تم إدراجها في اجتماع G7 في يوليو 1990 وتهدف إلى تخفيض المديونية الرسمية للدول ذات الدخل المتوسط ذات المديونية المرتفعة. حيث أن هذه المجموعة تم إغفالها في المبادرات السابقة لتخفيف الديون لأن مستوى مداخلها تفوق حدود المبادرات السابقة.

تابع: شروط هوستن

- تسمح شروط هوستن لدول ذات الاستحقاق الحصول على قروض ميسرة وعلى مساعدات التنمية الرسمية (ODA)، وكذلك الحصول على قروض التصدير والقروض الرسمية غـير (ODA)، وكذلك مبادلة أو بيع قروض (ODA) وكذلك جزء من القروض غير الميسرة عبر مقايضِة الديون. يتحدد الاستحقاق لشروط هوستن حسب الحالة أخذاً بعين الاعتبار مستوى الدخل، نسبة الديون الرسمية (الثنائية) للديون التجارية وعبء الديون وخدمتها .

شروط ترينداد: (1990)

- تم اقتراح شروط ترينداد سنة 1990 وذلك بعدما أصبح جلياً أن اقتراحات وشروط تورنتو ليست كافية وغير لائقة لاستيفاء احتياجات الدول النامية الفقيرة. حيث أن هذه الشروط لا تخفض الدين وإنما تطيل مدة الدفع وترفع من فترة السماح فقط. ومنه فإن شروط ترينداد تقترح تخفيض عبء المديونية حسب التالية:

- إلغاء 3/2 مخزون الديون المستحقة على الدولة في عملية واحدة. وإعادة جدولة الباقي على مدار 25 سنة و5 سنوات فترة سماح.
- ربط رفع المستحقات بشكل مرن مع مقدرة البلد على الدفع. وتم اقتراح اعتماد شرط الاستحقاق المطبق في شروط تورنتو.

شروط لندن: (1991)

- رفع درجة تيسير الديون في عمليات إعادة الجدولة وتم اعتماد هذه الشروط من طرف نادي باريس (ديسمبر 1991) وذلك برفع عمليات الديون المستحقة من الثلث إلى النصف بالقيمة الصافية الحالية والتي يمكن أن تخضع لعملية تخفيض العبء وفي مؤتمر نابولي 1994 تم الاتفاق على رفع هذه النسبة إلى 3/2.

شروط ليون: (1997)

- الدول التي تستحق قروض الوكالة الدولية للتنمية (IDA) والدول التي تستحق ترتيبات النمو وتخفيض الفقر لصندوق النقد الدولي (PRGF) ، الدول ذات الدخل المنخفض والتي لها برامج تصليح هيكلي وفي اتفاق تام مع نادي باريس وتحترم شروطه ولها سياسات مستدامة وتحتاج إلى الوصول إلى حالة مديونية مستدامة (250-220% من قيمة الدين إلى الصادرات و50-20 إلى خدمة الدين للصادرات) في الأجل الوسيط.

التيسير:

- الدول المستحقة تستفيد من تخفيض عبء الديون من الديون المستحقة بنسبة 80% من القيمة الصافية الحالية على أساس مؤشرات استدامة هدفية متفق عليها مع الدائنون.

التغطية:

- عدة أصناف من الديون.
- في بديل تخفيض خدمة الدين يتم رفع مدة الدين إلى 40 سنة ومدة سماح بـ 8 سنوات وتبقى فترة السماح ومدة الدين حسب شروط نابولي.

شروط نابولي: 1994

الاستحقاق:

- يتحدد من طرف الدائنون على أساس دخل البلد المدين ووضعية مديونيته. ويمكن للدول التي استفادت من إعادة الجدولة في إطار شروط لندن وتورنتو أن تستفيد من هذه الشروط.

التيسير:

- أغلب الدول حصلت على 67% تخفيض في القيمة الحالية الصافية في الديون غير الميسرة (Non ODA) والمدرجة ضمن المساعدات الرسمية، بعض البلدان التي يفوق دخلها 500$ ومؤشر المديونية (الدين/ الصادرات) أقل من 350 يمكن أن تحصل على 50% تخفيض وتحدد حسب الحالة.

التغطية:

- تحديد نسبة الديون غير الرسمية (ODA) التي تخضع لتحقيق عبء الديون، يتحدد وقف حالة كل بلدٍ وحسب احتياجات ميزان المدفوعات. ويمكن أن تدرج الديون التي تم جدولتها سابقاً ومنه فإن نسبة تخفيض قيمة الديون الحالية الصافية ستكون أعلى من تلك المسموح تحت شروط تورنتو أو لندن.
- يمكن للدائنين أن يختاروا إحدى البدائل التالية لخفض القيمة الحالية الصافية للديون المستحقة للوصول إلى 67-50% تخفيض في القيمة الحالية الصافية:
  - بديل تخفيض الدين: دفع المديونية على مجال 23 سنة و6 سنوات فترة سماح.
  - بديل تخفيض خدمة الدين: حيث يتم تخفيض حجم القيمة الحالية الصافية عبر تطبيق معدلات فائدة ميسرة.
  - بديل مدة الدين الطويل (التجاري): لا يوجد تخفيض للقيمة الحالية الصافية وإنما تمدد فترة الدين إلى 40 سنة وفترة سماح تعادل 20 سنة.

تابع: اختيار البدائل

- قروض المساعدات الرسمية: (ODA) يتم إعادة جدولة الديون قبل تاريخ "نقطة الفصل" Pre-cut off date باستعمال معدل فائدة ميسر ولا تزيد عن المعدل الميسر الأصلي ومدة قروض تعادل 40 سنة و16 فترة سماح. وذلك للوصول إلى 30 سنة مدة القرض و 12 فترة سماح بالنسبة للقيمة الحالية الصافية.
- تدفق إعادة الجدولة: تسمح بإعادة جدولة الديون المستحقة خلال فترة تعزيز المديونية والتي عموما تتزامن مع تطبيق برامج التصحيح الهيكلي.

تابع: اختيار البدائل

- عمليات على مخزون المديونية: يتم إعادة جدولة مخزون المديونية المستحقة قبل تاريخ نقطة الفصل وذلك بصفة ميسرة. ويطبق فقط للدول ذات الأداء الجيد في مجال تطبيق السياسات الإصلاحية خلال فترة 3 سنوات الأخيرة. ولا بد للدائنين أن يتأكدوا أن الدولة تستطيع دفع الالتزامات لأنه لا يمكن لها أن تستفيد من عمليات إعادة جدولة إضافية (إلا حالات الدول الفقيرة والمستغلة بالديون).